

رعاية بين الترتيب الوضعي والشري وانما ذكر حاله الفرض والتعصيب في
 في الوسط لا كما دهاص حاله الفرض والعصبة لما مر من ان بعضها داخل
 في الفرض المطلق وبعضها داخل في التعصيب المحض **وبجد الصحيح هذا**
 شروع الى بيان احوال احوالات وهو بجد الصحيح وانما قيد به ليخرج بجد الفاسد
 اذ لا فرض له **عالي الميثام** وفي هذا بجد الفاسد هو لكونه مقابلا له
 باحد التقابل المتضاد والعلم باحد المتقابلين يتلزم العلم بالآخر لان
 الاشياء قد يعلم باحد احوالها لسواد من البياض وغيرها الجواز حمل
 على التقيض **كالاب** وهو خبر بجد الجبر وهو خبر لتبني المحذور في تقديره
 وهو كالاب يعني بجد الصحيح في الاب في الاحوال الثلث عند عدم لقيامه
 مقامه عند ذلك بالاجماع وذلك انه بجد الاعلى لما قام مقام الاب في
 الذكر في تولد بني في افرج ابوبكر في الجحيم والمد منه دم وحرى وهو حديثا
 فانام الجهم بجدنا الا وانما مقام الاب دليل الاب مع الولد اولاد ابن
 وان سفلا وعندهم وليا على بجد عند عدم بالاجماع الا ان بجد ابا الام لم
 يستحق الارث به لانه اولاد له ليس بموثر في ذلك لكونه فاسدا سبينا
 انما استتبع في فلهذا بجد ابي الجدا الوالام فاسد فبقى استحقاق الارث
 بجد ابي الاب لانه اولاد هو موثر في ذلك لكونه صحيحا سبينا انما
 تعالي فلهذا بجد ابي الجدا الوالام بجد الصحيح في هذه الاحوال
 الثلث كالاب عند عدم ثم لو لم يكن هذا بجد عند ذلك مع الابن وابن
 الابن وان سفلا الفرض المطلق وان لم يكن مع الابنة او ابنت الابن
 وان سفلت

هو الذي لا يدخل في نسبته اذ هو الذي لا يدخل في نسبته

وان سفلت فله الفرض والتعصيب وانما عدم حصوله المذكور في فله التعصيب
 المحض كما ثبت هذه الاحوال المقوم والمنوب **الاب** وهو استثناء من محذور
 تقديره على طريق الاثبات بجد الصحيح كالاب في جميع الاحوال **الاب في**
الربع مائل ليس كالاب فيها **وسند كرهاة انما تعالي** واعلم ان
 الشيخ اصح اسث انه قديم وعده كونه المائل المستثنى في موضعها
 بقوله وسند كرهاة احتراز عن التكرار في الذكر والاطاب في العال لثقت
 بين جميعها هي لتسهلا للمتدين ودفعها للتعجب عنهم فنقول المسئلة
 الاولى اني الامانة والعلات كلهم يسقطون بالاب بالاتفاق وبما
 عند ابي حنيفة فقط خلافا لهما فلا يكون بجد في استحقاق جميع الامانة
 والعلات في هذه المسئلة كالاب والمسئلة الثانية ان الام تاضع مع احد
 الزوجين والاب ثلث الباقي في تركه ولو لم يكن الاب بعد فلهما ثلث
 التركة عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فلم يكن بجد كالاب في
 هذه المسئلة نصف والمسئلة الثالثة ان الام الاب تجب بان عندنا
 خلافا لاحد من حنبل ولو لم يكن من الاب بعد فلا يجزي الام بالاتفاف
 فلم يكن بجد كالاب في هذه المسئلة نصف والمسئلة الرابعة ان المعتق اذا
 ترك ابا المعتق وابنه الولد وكله للابن عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي
 يوسف فانه عند سدس الولد والاب ولو لم يكن من الاب بعد في هذه
 المسئلة الولد وكله للابن بالاتفاق فلم يكن بجد كالاب في هذه المسئلة
ثم اعلم انه بجد الصحيح ليس كالاب في اربع مسائل اولى ليست